بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الآداب / بيت حنينا

دائرة العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية

عنوان البحث

مشى من يمشي جانب الدولة

إعداد الطالب

هيثم إبراهيم أحمد

٩٩١١٢١٤

بإشراف الدكتور

عبد الرحمن الحاج إبراهيم

اعد هذا البحث كأحد المتطلبات للنجاح في مساق نظم سياسية نظريات للسنة الدراسية ٢٠٠٠-٢٠٠١ الفصل الثاني

قائمة المحتويات

الإهداء	ب
الشكر	ج
المقدمة	١
اصل كلمة دولة	٢
تعريف الدولة	٣-٢
أركان الدولة (عناصر الدولة)	٥-٤
خصائص الدولة	٦
مصدر السيادة وصاحبها	١٠-٧
اصل نشأة الدولة	١٣-١٠
أنواع الدول	١٧-١٤
الخاتمة	١٨

الإهداء :

إلى الأطفال الفلسطينيين الذين يلهون بحجارتهم أمام الدبابات الاحتلالية .....

إلى أرواح من سقطوا دفاعا عن الحق وعن المسجد الأقصى .....

إلى دائرة العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية .....

إلى جامعة القدس الصامدة .....

إلى كل الأصدقاء الغائبين .....

الشكر :

اشكر كل من ساعدني في إتمام بحثي هذا و أخص بالشكر الدكتور منذر الدجاني

والدكتور محمد الدجاني اللذان كان لهم القدر الأكبر في مساعدتي في هذا البحث لتوفير المراجع لي .....

كما أخص بالشكر الدكتور الفاضل عبد الرحمن الحاج إبراهيم الذي ساعدني في اختيار الموضوع وسهل لي في عملية البحث .....

المقدمة :-

الدولة .....

عندما نقول كلمة دولة نجد أن هذه الكلمة صغيرة الحجم لكن معناها كبير جدا وجدا.
لان الدولة تشمل كل شيء سواء كان بحر او بر او سماء او شعب او .....
ونحن كدارسي لعلم السياسة وجب علينا معرفة معنى هذه الكلمة الصغيرة في حجمها والكبيرة في معناها . حيث أن دراستنا ترتكز على هذه الكلمة (الدولة) .
ومن خلال بحثنا هذا سوف نتناول الدولة من جوانب مختلفة وليس من كل الجوانب لانه من الصعب إجمال كل جوانب الدولة في بحث واحد . حيث إننا سوف نتناولها من ":
١- اصل كلمة دولة .
٢- تعريف الدولة .
٣- أركان الدولة (عناصر الدولة) .
٤- خصائص الدولة .
٥- مصدر السيادة وصاحبها .
٦- اصل نشأة الدولة .
٧- أنواع الدول .

وارجوا ان أكون قد أعطيت هذه المواضيع حقها من خلال بحثي هذا ولو بشيء من الاختصار .

والله ولي التوفيق " "

أولا : اصل كلمة دولة

ان كلمة دولة عندما كانت تذكر في القديم كانت تعني او تدل على وجود مجتمع فيه طائفة تحكم وأخرى تطيع .

والدولة جاءت أو تشكلت عبر الزمان من خلال وجود مساحة من الأرض هذه الأرض يتوفر بها أسباب العيش ، من ماء وغذاء ومرعى وطقس جيد ، فتقوم هذه الأرض المتوفر بها أسباب العيش بجذب السكان إليها ، والسكان عندما يحضروا إليها يكون عددهم قليل جدا فيتزاوجوا وينجبوا جيلا جديدا وعددا جديدا في هذا الحال ينتقل هذا العدد القليل من أسره قليلة العدد يحكمها الأب إلى عشيرة يوجد بها عدد من الأفراد لابئس به يحكمها شيخ العشيرة ، فتستمر عملية زيادة عدد الأفراد بأشكال مختلفة وينتج عن ذلك قرية ثم تتحول هذه القرية إلى قرى ثم تتحول هذه القرى إلى مدينة ثم إلى مدن ومن ثم ومع زيادة عدد المدن تتشكل الدولة التي يحكمها سلطة معينة وهي عبارة عن عدد من أبناء الشعب .

"والدولة دوما هي مفهوم نظري ، ولذا فانه لا يمكن قيامها باي صفة ملموسة أو مادية إلا حين تعبر عن نفسها من خلال الحكومة والدولة موجودة فقط لان الشعب يؤمن بأنها موجودة ، وهي كالشركة القانونية ، كيان قانوني ".[1]

ثانيا : تعريف الدولة :

قبل البداية في مضمون كلمة الدولة من أركان وعناصر ووظائف دعونا نستعرض أولا بعض التعريفات التي جاء بها الفلاسفة للدولة

١- الفقيه الفرنسي كاري دي مالبيرج carre de mailbag عرف الدولة بأنها " مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص ، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليها تتمتع بلامر والإكراه "[2] .

٢- الفقيه الفرنسي بارتلي bartheley حيث عرف الدولة بأنها " مؤسسه سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة "[3].

٣- الأستاذ الدكتور محسن خليل يعرف الدولة بأنها " جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار ، إقليما جغرافيا معينا ، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية ، تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها "[4] .

٤- الأستاذ الدكتور كمال العالي يعرف الدولة بأنها " مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين ، وتخضع لسلطة عامة منظمة "[5].

٥- ماكيفر mcypher يعرف الدولة بأنها " اتحاد يحفظ داخل مجتمع محدد إقليمها الظروف الخارجية العامة للنظام الاجتماعي وذلك للعمل من خلال قانون يعلن باسطة حكومة مخولة بسلطة قهرية لتحقيق هذه الغاية "[6].

٦- الدكتور بطرس غالي و الدكتور خيري عيسى في المدخل في علم السياسة : " مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين ، تسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة . ويحدد المؤلفان ثلاثة عناصر لابد منه لكيان الدولة هي (١)مجموعة الأفراد ، (٢) الإقليم ، (٣)الحكومة .[7]

٧- اما ديفو defoe يعرف الدولة " مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم محدد تخضع لسلطة صاحبة السيادة ، مكلفة ان تحقق صالح المجموعة ، ملتزمة في ذلك مبادئ القانون " وهو

---

[1] الحكم والإدارة ص ٦٤ .

[2] الوجيز في النظم السياسية ص ١٤ .

[3] نفس المرجع .

[4] نفس المرجع .

[5] نفس المرجع .

[6] الحكم والإدارة ص ٦٤ .

[7] الحكم والإدارة ص ٦٦ .

بذلك يحدد أربعة أركان لقيام الدولة هي : (١) مجموعة من الأفراد، (٢) الإقليم ، (٣) السلطة ، (٤) السيادة .[1]

٨- رينه جان دولوي ، القانون الدولي : " سلطة النظام الحكومي تمارسها حكومات قوية على العديد من السكان الموزعين في مناطق واسعة أو صغيرة " لذلك فهو يعتبر ان الدولة تتألف من ثلاثة عناصر: (١) السكان ، (٢) الإقليم ، (٣) الحكومة .[2]

٩- الدكتور نظام بركات و الدكتور عثمان الرواف والدكتور محمد الحلوة . مبادئ علم السياسة :" كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلة عليا تتمتع بحق استخدام القوة ". ويحدد المؤلفون أربعة عناصر أساسية للدولة هي : (١) الشعب (الأمة) people ،(٢) الإقليم (الوطن) territory ،(٣) الحكومة government (٤) السيادة sovereignty.[3]

١٠- علي صادق ، القانون الدولي العام : " الدولة هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة " .[4]

---

[1] الحكم والإدارة ص ٦٦ .

[2] الحكم والإدارة ص ٦٦ .

[3] الحكم والإدارة ص ٦٧ .

[4] الحكم والإدارة ص ٦٧ .

أركان الدولة (عناصر الدولة)

يوجد خلاف بين الدراسات والأبحاث على عناصر الدولة الأساسية فمعظمهم يركز على ستة عناصر أو أركان للدولة وهي :

١- السكان .
٢- الإقليم .
٣- الحكومة .
٤- السيادة .
٥- الاستقلال .
٦- الاعتراف الدولي .

والبعض الاخر ذهب بتحديد ثلاثة أركان أساسية لأي دولة وهي :

١- الجماعة البشرية (الشعب) .
٢- الإقليم .
٣- السلطة السياسية .

والرأي الغالب ان عناصر الدولة او أركانها هي ست منها ثلاثة تنوب عن الباقيات حيث ان الثلاثة تشمل الباقي ، سوف يوضح لنا ذلك من خلال الدراسة .

دعونا نبدأ بدراسة الأركان (العناصر) كل واحد على حدة :

أولا : السكان (الشعب) :-

هل في حياتك سمعت عن دولة بدون سكان ؟ أو هل سمعت عن دولة لا يوجد بها سكان ومواطنين ؟ طبعا لا .

ان وجود الشعب في الدولة يعد ركن أساسيا لا غنى عنه لقيام ايه دولة ، والشعب هو ركن أساسي من أركان الدولة . فلا يعقل وجود دولة بدون شعب لان الشعب وكما ذكرنا في بداية بحثنا هو الذي أنشئ الدولة . ولا يشترط حد أدنى لهذا الشعب كشرط لقيام الدولة ، فهناك دول تضم مئات الملايين من السكان ودول أخرى لا يتجاوز تعدادها عن المليون فلا شرط لقيام الدولة وجود عدد معين من السكان ولكن يجب ان يكون هناك عدد كاف من الأشخاص من أجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطارها الذي يتجاوز إطار العائلة أو القبيلة .

سكان الدولة هم :

يقسم السكان في أي دولة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهم :[1]

١- المواطنون : وهم أفراد أو الجماعة داخل الدولة التي لها جميع الحقوق والواجبات ويمنحون ولائهم التام للدولة .
٢- المقيمون : وهم الأشخاص الذين يقيمون في الدولة لسبب من الأسباب ، دون أن تكون لهم جميع حقوق المواطنين وخاص التصويت .
٣- الأجانب : وهم رعايا الدول الأخرى ، وتكون إقامتهم لفترة محددة تتجدد دوريا ان تطلب الامر ذلك . فان أقاموا في غايات العمل عليهم الحصول على إذن خاص .

ثانيا : الأرض (الإقليم) : -

ثاني شرط أساسي لاعتبار كيان ما دوله ، هو وجود مساحة محددة من الارض لها حدود مميزة تفصلها عن الدول الاخرى المجاورة ، ويتضمن مفهوم الارض ايضا اليابسة نفسها فقط ، والهواء فوقها والمياه التي تغمرها وتحدها إلى مسافة اثنتي عشر ميلا من سواحلها والبحيرات والجبال والمصادر الطبيعية والطقس ، وحسب القانون الدولي ، فان للدولة المستقلة نفس والوضع الشرعي بغض النظر عن مساحتها أو عدد سكانها .

---

[1] السياسة : نظريات ومفاهيم .

عناصر الإقليم :

الإقليم يشتمل عدة عناصر

١- اليابسة : وهي عبارة عن مساحة من الأرض يطلق عليها اسم إقليم لها حدود معينة تكون عليها سلطة الدولة وحيث ان الدولة تمارس سيادتها على هذه اليابسة .

أنواع الأقاليم :

I- الإقليم الأرضي : وهو عبارة عن مساحة يابسة الدولة والأنهار ، وقد يحدد هذا الإقليم بعدة طرق منها الصناعية والطبيعية ..... الخ .

II- الإقليم المائي : والإقليم المائي هو حق الدولة في البحار والأنهر الملاصقة بها . وقد تم تحديد هذا الإقليم من خلال طرق عدة منها أقصى مسافة لقذيفة مدفع من الشاطئ ، والبعض حددها بخمسة أميال ولكن التحديد السائد والمتبع في اغلب دول العالم هو اثني عشر ميلاً بحريا .

III- الإقليم الجوي : يقصد بالإقليم الجوي الفضاء الجوي ، الذي يعلو الإقليم الأرضي والبحري [1] . وإقليم الفضاء الجوي حدد حيث ان حدود فضاء الدولة ينتهي عند حدودها الأرضي . ولم يحدد ارتفاع للفضاء الجوي .

ثالثا : السلطة السياسية :-

إن الدولة لا يمكن ان تنشأ بتوافر مجموعة من الأفراد وإقليم يعيشون به ، وانما يجب ان يكون على هذا الإقليم سلطة سياسية ليخضع الأفراد لقرارات هذه السلطة . والسلطة الحاكمة لا يكفي مجرد وجودها في الدولة للقول بوجود الدولة ، بل يجب ان تحصل هذه السلطة على اعتراف الأفراد وقبولهم . وهذا لا يعني أيضا ان تكون هذه السلطة بدون قوة فالسلطة وإن كانت إرضاء للأفراد إلا أنها يجب ان تستند إلى القوة ، لان ممارسة السلطة تتم عبر القوة .

وبالتالي فتختلف القوة يعني فناء الدولة لانه يعطي القوة المنافسة القدرة على الظهور وفرض وجودها على الإقليم .[2]

- **التميز بين صاحب السلطة وبين من يمارسها :-**

في القديم كانت هناك فترة سادت فيها ما سميت بشخصية السلطة وهذه الفترة جاءت نتيجة تربط السلطة السياسية بفكرة الحاكم . إلا انه ومع تقدم الجماعات بدأت هذه الفكرة (الارتباط بين السلطة السياسية والحاكم) بالانهيار ، وبدأت ظهور فكرة جديدة وهي فكرة السلطة المجردة عن شخصية الحاكم ونتج عن هذه الفكرة الفصل بين السلطة والممارس وهو الحاكم.

- **مميزات السلطة :-**

تمتاز السلطة السياسية في أي دولة بأنها أصلية أي انها لا تنبع من سلطات اخرى ، وانما السلطات الاخرى هي التي تنبع منها ، وإن السلطة السياسية داخل الدولة تمتاز ايضا بانها سلطة ذات اختصاص عام أي انها تشمل جميع جوانب الحياة داخل الدولة ، بعكس السلطات الاخرى ، التي تهتم بتنظيم جانب معين من حياة الأشخاص . وتمتاز السلطة ايضا انها تميز الدولة عن الامة فالدولة يجب لقيامها وجود سلطة اما الامة لا يوجد لقيامها سلطة سياسية .

رابعا : الاستقلال : - من الشروط الأساسية للدولة هو ان تكون مستقلة عن سيطرة الدول الأخرى ، وغير مرتبطة بحكم فدرالي . ومع ان المحميات قد يكون لها سكان وارض وحكومة سيادة ، الا انه لا يمكن اعتبارها دولا لانها غير مستقلة .

---

[1] السياسة : نظريات ومفاهيم .

[2] السياسة : نظريات ومفاهيم .

خصائص الدولة

أولا : الشخصية المعنوية la perspnne morale:

الشخص المعنوي هو شخص قانوني يمتاز على الآدميين بأنه قادر على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات .

ويترتب على الاعتراف للدولة بالشخصية القانونية إضافة إلى القدرة على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات ، الفصل بين السلطة ومن يمارسها (الحاكم) .

إن الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة يعني وحدة الدولة واستقلاليتها وهذا لا يعني الاستقلالية فقط عن الأفراد المحكومين بل الاستقلالية ايضا عن الحكام وبالتالي زوال فكرة شخصية الدولة . وظهور السلطة المجردة النظامية .

إن التطور في الأنظمة السياسية وما يصاحب هذا التطور من تغيير في القائمين على السلطة لا يغير من وحدة شخصية الدولة ، التي تفسر في النهاية استمرارها وبقائها ككائن مستقل .

- **نتائج الشخصية المعنوية للدولة :-**

١- تعتبر الدولة وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن الأفراد المكونين لها .

٢- ان المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة ، تبقى نافذة مهما تغير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها .

٣- تبقى التشريعات سارية في حالة تغيير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها أو القائمين عليها ما لم تعدل هذه التشريعات أو تلغ .

٤- إن الالتزامات المالية تبقى نافذة بغض النظر عن أي تغيير يلق بالدولة .

٥- حقوق الدولة والتزاماتها تبقى قائمة ببقاء الدولة بغض النظر عن أي تغيير يلحق بشكل الدولة .

ثانيا : السيادة

إن تمتع الدولة بالسيادة يعني ان تكون لها الكلمة العليا التي لا يعلوها سلطة أو هيئة اخرى . وهذا يجعلها تسمو على الجميع وتفرض نفسها عليهم باعتبارها سلطة آمرة عليا . لذلك فسيادة الدولة تعني وببساطة انها منبع السلطات الأخرى . فالسيادة أصلية ولصيقة بالدولة وتميز الدولة عن غيرها من الجماعات السياسية الأخرى .

والسيادة وحدة واحدة لا تتجزأ مهما تعددت السلطات العامة لان هذه السلطات لا تتقاسم السيادة وانما تتقاسم الاختصاص .

- **مظاهر السيادة :**

١- المظهر الداخلي : وهو ان تبسط السلطة السياسية سلطاتها على إقليم الدولة . بحيث تكون هي السلطة الامره التي تتمتع بالقرار النهائي .

٢- المظهر الخارجي : يعني استقلالية الدولة وعدم خضوعها لدولة اخرى (السيادة بالمظهر الخارجي مرتبطة بالاستقلال) .

مصدر السيادة وصاحبها

أهم النظريات التي قيلت في بيان صاحب السيادة :-

أولا : النظرية الثيوقراطية :-

ترجع هذه النظرية إلى ان السيادة لله وحده ، أي ان الحكم والقرار الأول والأخير لله وحده .

اختلفت التفاسير للنظرية الثيوقراطية فقسمت إلى ثلاث صور :-

١- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم .

٢- نظرية الحق الإلهي المباشر .

٣- نظرية الحق الإلهي غير المباشر .

١- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم :-

هذه النظرية تقول ان الله موجود على الأرض يعيش وسط البشر ويحكمهم ، ويجب على الأفراد تقديس الحاكم وعدم أبدا أي اعتراض . (هذه النظرية كانت سائدة غي المماليك الفرعونية والإمبراطوريات القديمة) .

٢- نظرية الحق الإلهي المباشر :-

هذه النظرية تقول ان الحاكم يختار وبشكل مباشر من الله (أي ان الاختيار بعيدا عن إرادة الأفراد وانه امر إلهي خارج عن إرادتهم .

تمتاز :-

I- لا تجعل الحاكم غلها يعبد .

II- الحكام يستمدون سلطانهم من الله مباشرة .

III- لا يجوز للأفراد مسألة الحاكم عن أي شيء .

(تبنت الكنيسة هذه النظرية فترة صراعها مع السلطة الزمنية كما استخدمها بعض ملوك أوروبا لتدعيم سلطانهم على الشعب) .

٣- نظرية الحق الإلهي غير المباشر :-

الحاكم من البشر لكن في هذه النظرية يقوم الله باختيار الحاكم بطريقة غير مباشرة .

حيث يقوم مجموعة من الأفراد باختيار الحاكم وتكون هذه المجموعة مسيرة لا مخيرة في اختيار الحاكم أي مسيرة من الله .

*** الانتقادات التي وجهت للنظرية الثيوقراطية :-**

١- نظرية مصطنعة فقط لخدمة مصالح معينة .

٢- نظرية لتبرير استبداد السلطة .

٣- بعض الفقه نادى بعدم تسميتها بالنظرية الدينية على أساس انها لا تستند في جوهرها إلى الدين .

- **الخلافة بالإسلام :-**

لم يفصل الإسلام بين الدين والدولة كما فعلت المسيحية (دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله) وانما جعل الإسلام الخلافة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا .

مميزات الخلافة الإسلامية :-

١- الخليفة لا يستمد سلطاته من الله .

٢- لا تقوم على أساس النظرية الثيوقراطية وانما على أساس رئاسة عامة في أمور الدين .

٣- يستمد الخليفة سلطاته من الأمة .

٤- تختار الأمة الخليفة بوساطة أهل الحل والعقد .

ثانيا : نظرية سيادة الأمة :-

بعض العلماء اخذ يقرب مفهوم سيادة الامة إلى مفهوم الديمقراطية واعتبرهما تعبيران عن فكرة واحدة ولكن من ناحيتين .
حيث ان الديمقراطية هي تعبير عن الشكل السياسي اما مبدأ سيادة الامة ، فهو عبارة عن التعبير القانوني .
أول ما ظهرت فكرة السيادة ظهرت على لسان القانونيين الذين كانوا يدافعون عن سلطات الملك في فرنسا ضد البابا والإمبراطور ، مؤكدين ان الملك يتمتع بالسيادة الكاملة في ممتلكاته ، وان هذه السلطة العليا لا ينافسه عليها أحد في الدولة .
ومع قيام الثورة الفرنسية بقيت فكرة سيادة الامة قائمة بما لها من صفة الإطلاق والسمو والأصالة ولكنها انتقلت من الملك إلى الامة ، لتصبح بذلك إرادة الامة هي السلطة العليا ان لا تنافس .
ان مبدأ سيادة الآمة يعني ان الصفة الامره العليا الدولة لا ترجع إلى فرد أو أفراد معينين بل إلى وحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد أي الوحدة التي تمثل المجموع بأفراده وهيئاته وأنها بالإضافة إلى ذلك مستقلة تماما عن الأفراد الذين تمثلهم وترمز إليهم .
*** النتائج المترتبة على مبدأ سيادة الامة :**
١- النظام النيابي التقليدي .
٢- الانتخاب وظيفة وليس حقا .
٣- الاخذ بالاقتراع المقيد .
٤- النائب ممثل للامة .
٥- التنكر لمفهوم الوكالة الإلزامية .
٦- الاخذ بنظام المجلسين .
٧- القانون تعبير عن إرادة الامة .

*** نقد مبدأ سيادة الامة :**
١- مبدأ سيادة الامة يؤدي الاعتراف للامة بالشخصية المعنوية ، وبالتالي إلى قيام شخصين معنويين يتشاركان على إقليم واحد وهما الدولة والامة .
٢- قيل انه لا توجد حاجة في الوقت الحاضر للاخذ بنظرية سيادة الامة .
٣- تؤدي مبدأ سيادة الامة إلى السيادة المطلقة وهذا يؤدي إلى الاستبداد ..
٤- قيل ان مبدأ سيادة الامة لا يمثل نظاما معينا .

ثالثا : نظرية سيادة الشعب :-

التطور الذي لحق بالمذهب الفردي ، والانتقادات التي وجهت إلى مبدأ سيادة الامة هي الأسباب الكافية لظهور أصوات تنادي في التمثيل النسبي الحقيقي للشعب منظورا إليه في حقيقته وتكوينه ، لا بوصفة المجرد كوحدة متجانسة مستقلة عن الأفراد المكونين له .
تقوم نظرية سيادة الشعب على ان السيادة للجماعة بوصفها مكونه من عدد من الأفراد ، لا على أساس أنها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها .
وطبقا لنظرية سيادة الشعب تكون السيادة لكل فرد في الجماعة ، حيث إنها تنظر إلى الأفراد ذاتهم وتجعل السيادة شركة بينهم ومن ثم تنقسم وتتجزأ .

الاختلاف بين مبدأ سيادة الامة وسيادة الشعب

سيادة الشعب	مبدأ سيادة الامة
ينظر للمجموع من خلال الأفراد	السيادة لمجوع الأفراد
السيادة للأفراد ، تنقسم السيادة بينهم	وحدة واحدة مجردة لا تقبل التجزئة
السيادة مجزأة ومنقسمة بين الأفراد	مستقلة عن الأفراد ذاتهم

للشعب مدلولان :-
١- المدلول الاجتماعي :-
ويشير هذا المدلول إلى كافة الأفراد الذين يقيمون على الإقليم ، والذين يتنسبون إليه عن طريق تمتعهم بجنسيتها .

٢- المدلول السياسي :-
يحمل معنى أضيق من سابقة . يشمل الذين يتمتعون بالحقوق السياسية ، وهم(جمهور الناخبين) (أي الذين تدرج أسمائهم في جداول الانتخابات) .

*** النتائج المترتبة على مبدأ سيادة الشعب :**
١- تجزئه السيادة بين الأفراد .
٢- الانتخاب حق لا وظيفة .
٣- الاخذ بالاقتراع العام .
٤- العودة لمفهوم الوكالة الإلزامية ونشأة الأحزاب السياسية .
٥- الاخذ بنظام التمثيل النسبي .
٦- القانون تعبير عن إرادة الأغلبية .

*** نقد سيادة الشعب :**
١- تجسيد علاقة التبعية بين النائب والناخب .
٢- إن الاخذ بمبدأ سيادة الشعب لن يحل المشكلة لانه في الواقع يجزئ السيادة ويجعلها مقسمة بين أفراد الشعب .

*** فقه القانون العام المعاصر انقسم في تقييمه للنظريتين إلى ثلاث اتجاهات :**
١- تجاه يقضي بأن سيادة الامة مبدأ نشأ وانشر لظروف خاصة مرت به شعوب معينة .
٢- تجاه يميل إلى الاخذ بمبدأ سيادة الامة ويفضله على مبدأ سيادة الشعب .
٣- تجاه يسعى إلى ترجيح مبدأ سيادة الشعب على مبدأ سيادة الامة .

أصل نشأة الدولة

هناك العديد من المذاهب والنظريات لتفسير وبيان نشأة الدولة :-

١- نظرية العقد :

هذه النظرية ترى ان الدولة مصدرها الأول القوة والصراع بين الجماعات البدائية .

هذه النظرية لم تجد صدى واسعا لدى الفقه العالمي لان الاختلاف بين الحاكم والمحكومين مصدره القوة والغلبة .

فان الدولة في الوقت الحاضر لا تقوم فقط على فكرة الاختلاف السياسي وانما تلعب السلطة دورا هاما باعتبارها العنصر الرئيسي للتنظيم السياسي الحديث ، وما الحاكم إلا ممارس لهذه السلطة فقط .

- **إن عنصر القوة هام للدولة من اجل الوحدة والامن ، وبدونها تصبح الدولة فريسة للعوامل الهدامة .**

٢- نظرية تطور الاسرة :

هذه النظرية ترجع اصل الدولة إلى الاسرة واساس سلطة الحاكم إلى السلطة الاوية المتمثلة في رب الاسرة

تصور هذه النظرية للدولة

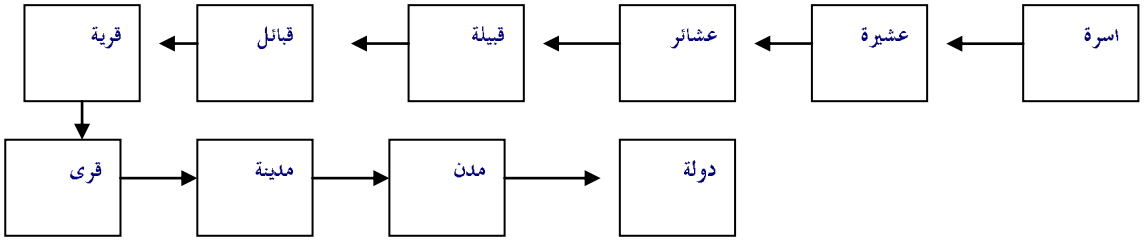

الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية :-

١- اثبت علماء الاجتماع ان الدولة لم تكن الخلية الاجتماعية الأولى لا غريزة الاجتماع والكائن ضد مخاطر الطبيعة هي التي دعت الأفراد إلى التجمع ..

٢- قيل انه من الخطأ القول ان كل دولة مرت بالمداخل التي يبينها أنصار هذه النظرية .

٣- ومن أهم الانتقادات اعتبار الأسرة اللبنة الأساسية لنشأة الدولة وهو عبارة عن تفسير علاقة السلطة بالدولة بتلك التي تربط رب الحاسرة بالأسرة .

٣- النظريات العقدية :-
ظهرت فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة منذ فترة زمنية بعيدة ، استخدمها الكثير من المفكرين في تأييد او محاربة السلطان المطلق للحاكم .
هذه النظريات ترجع إلى القرن السادس عشر ، والتي ساهم في صياغتها وابراز مضمونها كل من هوبز ، ولوك ، و روسو .
علماء هذه النظرية ارجعوا نشأة الدولة إلى فكرة العقد وان الافراد انتقلوا من الحياة البدائية التي كانوا يعيشونها إلى حياة الجماعة المنظمة بموجب العقد .
- **ركز فلاسفة هذه النظرية حول حياة الافراد الفطرية والبدائية .**

*** هوبز : (من أنصار الحكم المطلق)**
ان الفترة التي عاش بها هوبز وما رافقتها من اضطرابات في كل من إنجلترا وفرنسا كان لها بالغ الأثر على فكرة الذي عبر عنه بتأييده المطلق للحاكم .
*** اغلب كتاباته تمثل الدفاع عن الملك وحقه في الحكم ضد أنصار سيادة البرلمان .**
*** ابرز هو بحق الملك المطلق في الحكم من خلال طبيعة العقد الذي ابرم بين الأفراد للتخلص مما رتبته الطبعة الإنسانية ونزعتها الشريرة التي قاساها الأفراد في الحياة الفطرية قبل إبرام العقد ، من خلال هذا العقد يتنازل الفرد عن حرياته وحقوقه الطبيعية للسلطة التي أقامها ايا كانت مساوئها واستبدادها . لان السلطة وفي وجهة نظرة مهما بلغت من السوء فلن تصل إلى حالة الحياة الطبيعية التي كانوا يعيشونها . بل ان وضع أي قيد على الحاكم ، او ترتيب أي التزام عليه يجعل العقد الاجتماعي قاصرا عن تحقيق الغرض منه .**
وهكذا يتمتع الحاكم على الأفراد بسلطة مطلقة ، ولا يحق للأفراد مخالفة هذا الحاكم مهما استبد او تعسف .

*** جون لوك : (من أنصار الحكم المقيد)**
إذا كان لوك يتفق مع هوبز في تأسيس المجتمع السياسي على العقد الاجتماعي الذي ابرم بين الأفراد لينتقلوا من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة ، إلا انه يختلف معه في وصف الحياة الفطرية والنتائج التي توصل إليها .
الحياة الفطرية الطبيعية للأفراد كما يصفها لوك فهي تنصح بالخير والسعادة والحرية والمساواة ، تحكمها القوانين الطبيعية وبالرغم من وجود كل هذه المميزات لدى الفرد إلا ان استمراره ليس مؤكداً وهذا بسبب ما يمكن ان يتعرض له من اعتداءات الآخرين . وهذا ما يدفع الإنسان إلى الحرية المملوءة بالمخاوف والأخطار الدائمة والانضمام إلى مجتمع ما مع الآخرين من اجل المحافظة المتبادلة عن أرواحهم وحرياتهم واملاكهم .
*** ان العقد الذي ابرم بين الأفراد وبين الحاكم لاقامة السلطة لا يمنح الحاكم السلطة المطلقة وانما يمنحه سلطة مقيدة بما يكفل تمتع الأفراد بحقوقهم الباقية والتي لم يتنازلوا عنها .**
*** الحاكم في نظرية لوك طرف في العقد كما الفرد وما دام ان شروط العقد قد فرضت على الحاكم الكثير من الالتزامات فهو مقيد وملتزم بتنفيذ الشروط ، والاجاز للافراد مقاومته وفسخ العقد .**

* جان جاك روسو :

لوك	روسو
الحياة الفطرية حياة خير وسعادة يتمتع بها الأفراد بالحرية والاستقلال والمساواة	الحياة الفطرية حياة خير وسعادة يتمتع بها الأفراد بالحرية والاستقلال والمساواة
يختلف مع روسو على أسباب التعاقد وأطرافه ومن ثم النتائج التي تترتب على ذلك .	يختلف مع لوك على أسباب التعاقد وأطرافه ومن ثم النتائج التي تترتب على ذلك .
فسر رغبة الأفراد في التعاقد على أساس ضمان استمرارية المساواة والحريات العامة وضمان السلم الاجتماعي .	يرجع إلى فساد الطبيعة والحياة العصرية ، وذلك كمظهر الملكية الخاصة وتطور الصناعة من إخلال بالمساواة وتقييد الحريات

وبالتالي ومن خلال نظرة روسو كان لابد للافراد السعي للبحث عن وسيلة يستعيدون بها المزايا ، فاتفق الافراد فيما بينهم على ابرام عقد اجتماعي ، هذا العقد يقوم الافراد من خلاله بالتنازل عن كافة حقوقهم الطبيعية لمجموعة من الافراد الذي تمثلهم في النهاية الإرادة العامة . هذا التنازل لا يفقد الأفراد حقوقهم وحرياته لان الحقوق والحريات المدنية استبدلت بتلك الطبيعية المتنازل عنها للإرادة العامة .
* الحكومة لا تقوم على أساس تعاقد بينها وبين المواطنين وانما هي هيئة من المواطنين مكلفة من قبل صاحب السيادة بمباشرة السلطات الذي له ان يستردها وان يمنحها إلى أشخاص اخرين .

■ الانتقادات التي تعرضت لها النظرية العقدية :-
١- الخيالية : لان التاريخ لا يعطينا مثلا واحدا واقعيا بان جماعة من الجماعات قد نشأت بواسطة العقد .
٢- غير صحية من الناحية القانونية :
٣- غير صحيحة من الناحية الاجتماعية : تفترض ان الإنسان كان في عزلة قبل نشأة الجماعة وهذا قول غير صحيح لان الإنسان كائن اجتماعي .

٤- نظرية التطور التاريخي :-

إن هذه النظرية تمتاز عن أخواتها من النظريات أنها لا ترجع أصل نشأة الدولة إلى عامل محدد بذاته وانما إلى عوامل متعددة منها (القوة ، الاقتصاد ، الدين ، والفكر ... الخ) . هذه النظرية تقول ان هذه العوامل اجتمعت مع بعضها البعض وشكلت تجمع للافراد وادت إلى ظهور فئة من الافراد استطاعت ان تفرض سيطرتها على باقي الجماعة (ظهور هيئة عليا حاكمة) .

- **تفاعل العوامل من اقتصادية واجتماعية وفكرية ومادية لم تحدث فجأة وفي تجمع واحد انما حدثت في فترات زمنية طويلة ونطاقات مكانية متباعدة .**
- **انصار هذه النظرية :**

العميد ديجي و بارتلمي ومودو .

٥- النظرية الماركسية :-

نظرة ماركس للدولة لم تكن على اعتبارات حتمية أو سردمية بقدر ما كانت على حدث تاريخي . وهذا جاء نتيجة لانقسام الجماعات إلى طبقات متصارعة واحتكار البعض منها ملكية الإنتاج ، والتي استطاعت بواسطتها استغلال سائر الطبقات في المجتمع .

- **الدولة عند ماركس :**

لا تعدو ان تكون ظاهرة قانونية تمثل انعكاسا لتكوين الطبقات وسيطرة إحداها على المجتمع الذي تحكمه هذه الدولة .

- **ظهور الدولة عند ماركس مرتبط بالصراع بين الطبقات الذي يمثل في النهاية سيطرة طبقة.**

أنواع الدول

إن فقهاء القانون والسياسة اتبعوا مناهج متعددة في تقسيم الدول وذلك تبعا لطبيعة اختصاصاتهم واهتماماتهم والزاوية التي ينظرون منها إلى الدولة .
وإذا كان القانون ركز في دراسته لأنواع الدول على مقدار ما تتمتع به الدول من سيادة حيث قسمها إلى دول كاملة السيادة ، وأخرى ناقصة السيادة ، فان فقه القانون الدستوري والنظم السياسي قد اهتم بتقسيم الدولة من حيث شكلها إلى دولة بسيطة (موحدة) ودولة اتحادية .

أولا : الدولة البسيطة :-
هي التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة (فرنسا ، الأردن ، لبنان ...).
فالسيادة في مثل هذه الدول غير مجزأة تمارسها سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة كما هو مبين في دستورها الواحد الذي يطبق على كافة أنحاء إقليم الدولة .

- **وحدة الدولة تتجسد من خلال :-**

- السلطة : تتولى الوظائف العامة في الدولة سلطة واحدة لها دستور واحد ينظمها .
+ الوظيفة التشريعية وضع القوانين (سلطة تشريعية واحدة) .
+ السلطة التنفيذية واحدة يخضع لها كافة الشعب .
+ السلطة القضائية واحدة يلتجأ إليها كافة الشعب .

- من حيث الجماعة : أفراد الدولة هم وحدة واحدة يتساوون في معاملاتهم بغض النظر عما يوجد بينهم من فوارق واختلافات .

- من حيث الإقليم : الإقليم وحدة واحدة في جميع أجزائه ويخضع لقوانين واحدة دون تمييز إلا ما تقرره بعض القوانين المحلية في المسائل الإدارية فقط .

- **وهذا وتبقى الدولة الموحدة بسيطة إذا بقيت تتصف بما بيناه في النواحي الثلاث السابقة بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فيها فقد تكون (ملكية كالأردن والسعودية ، أو جمهورية كمصر ولبنان ، وقد تكون مطلقة دكتاتورية أو مقيدة ديمقراطية) .**

■ **اللامركزية الإدارية في الدولة الموحدة**
- ويقصد بالمركزية الإدارية قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة (وهم الوزراء دون مشاركة ما من هيئات أخرى) .
- اللامركزية الإدارية فتعني توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات أخرى محلية أو مصلحيه تباشر اختصاصات محددة بقدر من الاستقلال تحت رقابة ووصاية الحكومة المركزية .
اللامركزية الإدارية في التنظيم الإداري الحديث تتخذ صورتين :-
١- اللامركزية الإقليمية : (الإدارة المحلية) وهي إعطاء جزءا من إقليم الدولة لجهة معينة (مثلا مديرية الحكم المحلي) وتكون هذه الجهة تحت رقابة السلطة المركزية (وزارة الحكم المحلي) .
٢- اللامركزية المرفقيه المصلحية : تمنح من خلالها مرفق عام لشخصية معنوية لتمارس نشاطا معينا بقدر من الاستقلال تحت أشراف السلطة المركزية (كالجامعات والهيئات والمؤسسات) .

ثانيا :- الدولة المركبة :
و تتألف الدولة المركبة من دولتين ، او مجموعة دول اتحدت لتحقيق أهداف مشتركة ، فتوزع سلطات الحكم فيها على الدول المكونة لها تبعا لطبيعة ونوع الاتحاد الذي يربط بينها .
تقسم الدول المركبة إلى :-
١- الاتحاد الشخصي :- وهو عبارة عن اتحاد بين دولتين او اكثر تحت عرش واحد ، لكن تحتفظ كل دولة بسيادتها الكاملة وتنظيمها الداخلي المستقل وبالتالي فمظاهر الاتحاد هنا لا تتجسد الا في شخص الدولة فقط (فرئيس الدولة هو المظهر الوحيد والمميز للاتحاد الشخصي ، الامر الذي يجعله اتحادا عرضيا وموقوتا يزول وينتهي بمجرد اختلاف رئيس الدولة .
الدول المشتركة في الاتحاد الشخصي تبقى متمتعة بكامل سيادتها الداخلية والخارجية ، فانه يترتب على ذلك :-
١- احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وانفرادها برسم سياستها الخارجية .
٢- تعد الحرب بين دول الاتحاد الشخصي حربا دولية .
٣- ان التصرفات التي تقوم بها أحد دول الاتحاد الشخصي إنما تنصرف نتائجها إلى هذه الدولة فقط وليس إلى الاتحاد .
٤- يعتبر رعايا كل دولة أجنبيا على الدولة الأخرى .
٥- لا يلزم في الاتحاد تشابه نظم الحكم للدول المكونة له .

٢- الاتحاد الحقيقي (الفعلي) :- يقوم بين دولتين او اكثر ، وتخضع كل الدول فيه إلى رئيس واحد مع اندماجها بشخصية دولة واحدة ، تمارس الشؤون الخارجية . وتبقى كل دولة في الاتحاد محتفظة بدستورها وأنظمتها الداخلية .
يترتب على الاندماج في الاتحاد الحقيقي (فقدان الدولة لشخصيتها الخارجية) :-
١- توحيد السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي .
٢- تعتبر الحرب التي تقوم بين الدول الأعضاء حربا أهلية .
٣- أمثلة (الاتحاد الذي قام بين السويد والنرويج)

٣- الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي :- ينشأ من اتفاق دولتين او اكثر في معاهدة دولية على تكوين الاتحاد أو الانضمام إليه مع الاحتفاظ كل دولة باستقلالها الخارجي وسيادتها الداخلية .
صك الاتحاد او المعاهدة والاتفاقية هي الأساس في الاتحاد الاستقلالي .
يقوم الاتحاد الكونفدرالي على تكوين مجلس يتكون من مندوبين عن الاتحاد وهذا المجلس لا يختص الا بالمسائل التي تضمنها الصك .
وهذا لا تعتبر الهيئة التي تمثل الدول في الاتحاد دولة فوق الدول الأعضاء ، وانما مجرد مؤتمر سياسي .
في هذا الاتحاد تبقى كل دولة متمتعة بسيادتها الداخلية ومحتفظة بشخصيتها الدولية .
رعايا كل دولة من الاتحاد يبقون محتفظون بجنسيتهم الخاصة .
العلاقة بين الدول مجرد ارتباط تعاهدي .
حق الانفصال عن الاتحاد ممنوح للدول الأعضاء تقرره حسب ما تراه مناسبا ومتماشيا مع مصالحها الوطنية .

٤- الاتحاد المركزي :- ليس اتفاقا بين دول ، ولكنه في الواقع دولة مركبة تتكون من عدد من الدول او الدويلات اتحدت معا ، ونشأت دولة واحدة .

ينشأ الاتحاد المركزي عادة بطريقتين :

١- تجمع رضائي او إجباري لدول كانت مستقلة .

٢- تقسيم مقصود لاجزاء متعددة من دولة سابقة ، كانت بسيطة وموحدة .

- الاتحاد المركزي لا يشمل الدول فقط إنما شعوب هذه الدول أيضا .
- في هذا الاتحاد تنصهر السيادة الخارجية للدول بشخصية الاتحاد .
- يبقى لكل دولة دستور يحكمها لكن بما يناسب دستور الاتحاد .
- هذا الاتحاد عبارة عن مجموعة من الدول تخضع بمقتضى الدستور الاتحادي لحكومة عليا واحدة هي الحكومة الفدرالية .

-- مظاهر الاتحاد المركزي (الكونفدرالي)

أولا من الناحية الداخلية :

تتكون دولة الاتحاد من عدد من الدويلات هذه الدويلات تتنازل عن جزء من سيادتها للدولة الاتحادية .

- للدولة الاتحادية حكومة يطلق عليها الحكومة الاتحادية .
- لكل ولاية او دولة سلطاتها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي لا تخالف السلطات الثلاثة العامة للاتحاد (هذا ما يسمى ازدواجية السلطات) .
- يوجد رئيس واحد للاتحاد .
- الشعب داخل الاتحاد يحمل جنسية واحدة .

ثانيا من الناحية الخارجية :

- تتولى الدولة الاتحادية إعلان الحرب ، وعقد الصلح ، وإبرام المعاهدات ، والاشراف على القوات المسلحة للاتحاد .
- للدولة الاتحادية وحدها حق التمثيل الدبلوماسي ، والانضمام إلى المنظمات الدولية .

-- التمييز بي الاتحاد المركزي الفدرالي والاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي

الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي	الاتحاد الفدرالي
يستمد وجوده من معاهدة تتم بين الدول الأعضاء	ينشأ من خلال عمل قانوني داخلي وهو الدستور الاتحادي
الانفصال حق مقرر لكل دولة فيه	الانفصال مرفوض
تتولى الاختصاصات وتحقيق الأهداف هيئة مشتركة ، ممثلين عن دول الأعضاء	تمارس السلطات الاتحادية اختصاصاتها على الأفراد مباشرة
لكل شعب جنسية في الاتحاد حسب دولتهم	جنسية الشعب واحدة
إذا قامت حرب بين دولتين في الاتحاد فهي حرب دولية	إذا قامت حرب بين دولتين في الاتحاد فهي حرب أهلية

- **أهم مزايا نظام الاتحاد المركزي الفدرالي :**

١- نظام الاتحاد المركزي قادر على توحيد دول ذات نظم متغايرة ومتباينة في دولة واحدة قوية .
٢- يعمل على التوفيق بين مزايا الدولة الموحدة ومزايا الدولة المركبة .
٣- يعتبر حقلا واسعا للتجارب في الأنظمة السياسية .

- **عيوب الاتحاد المركزي**

١- قيل ان ازدواجية السلطات العامة سيؤدي إلى نفقات مالية كبيرة .
٢- يؤدي هذا النظام إلى تفتيت الوحدة الوطنية .
٣- ان تعدد السلطات واختلاف التشريعات كثيرا ما يسبب منازعات ومشاكل .

الخاتمة :-

قد تناولت في بحثي هذا العديد من الجوانب التي تتعلق بالدولة :

- **اصل كلمة الدولة : تعرفت على اصل هذه الكلمة الصغيرة في حجمها الكبيرة في معناها ووجدت ان هذه الكلمة تشكلت عبر الزمن .**
- **تعريف الدولة : لم يجمع العلماء على تعريف محدد للدولة ولكنهم وبشكل غير مقصود وغير مباشر اجمعوا على أركان الدولة .**
- **أركان الدولة : تعرفت على أركان الدولة ووجدت ان للدولة العديد من الأركان وهي ست أركان عند بعض العلماء وعند البعض الآخر هي ثلاثة لكن الثلاثة يشملوا الباقي (السكان ، الإقليم ، الحكومة ، الاستقلال ، الاعتراف الدولي ، السيادة) .**
- **خصائص الدولة : هناك العديد من الخصائص للدولة (شخصي معنوية ، السيادة) .**
- **مصدر السيادة وصاحبها : وهناك نظريات عديدة قسمت مصدر السيادة في الدولة وصاحبها (نظرية ثيوقراطية ، وقسم إلى عدة نظريات . نظرية سيادة الأمة . نظرية سيادة الشعب) .**
- **اصل نشأة الدولة : هناك عدة نظريات لاصل نشأة الدولة (نظرية العقد ، النظرية العقدية ، نظرية التطور التاريخي ، النظرية الماركسية) .**
- **أنواع الدولة : يوجد العديد من أنواع الدول ، فهناك الدولة البسيطة والدولة المركبة والدولة المركبة لها عدة أنواع .**

ولقد أصبحت التعرف على الدول من هذه الجوانب حيث أصبحت قادرا على التفريق بين الدولة البسيطة والدولة المركبة أصبحت قادرا على ذكر عناصر الدولة والنظريات التي درست الدولة .

الحمد لله

المراجع والمصادر :

١- الحكم والإدارة ، د . محمد الدجاني ، د. منذر الدجاني ، جامعة القدس ، ٢٠٠٠ .

٢- السياسة: نظريات ومفاهيم ، د. محمد الدجاني ، د. منذر الدجاني ، جامعة القدس ٢٠٠٠.

٣- الوجيز في النظم السياسية ، د. نعمان أحمد الخطيب ، دار الثقافة للنشر ، ١٩٩٩ .

تم بحمد الله